تقرير المستقبل

FUTURE REPORT

ملحق يصدر مع دورية "اتجاهات الأحداث"

Post-Secularism

عودة الدين إلى نقاشات المجال العام على الساحة الدولية

خريطة الأديان:
اتجاهات الشعوب نحو التدين في العالم
مصطفى ربيع

الاستثناء العلماني!
تصاعد الاتجاه نحو تأكيد الهوية المسيحية لأوروبا
يوهي أهوجا

العالم الروسي:
توظيف الدين لتعزيز الشرعية الداخلية وتبرير السياسة الخارجية
فيكتوريا أكورنا.. وفينتشينزو سالا

الزحف الهادئ:
تنامي إشكالية دور الدين في الصين
محمد سنان

جدل مجتمعي:
تكثيف جهود الإصلاح الديني في الشرق الأوسط
د. رضوى عمار

تحرير:
هالة الحفناوي

"ملحق دوري يصدر مع "اتجاهات الأحداث"، يهتم برصد وتحليل الاتجاهات الاستراتيجية التي تتشكل على ساحة الشرق الأوسط، أو التطورات الدولية المؤثرة على المنطقة على المدى القصير، والتي يمكن أن تساهم في تقدير تحولات المستقبل"

تقرير **المستقبل** ملحق يصدر مع دورية

اتجاهات الأحداث
TRENDING EVENTS

عن "اتجاهات الأحداث"

دورية أكاديمية، تصدر كل شهرين عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل، بما يتضمنه من تيارات وتطورات متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، على المدى القصير، مع التركيز على "الأفكار غير التقليدية" و"الظواهر قيد التشكل"، في مجالات اهتمام برامج المركز، وهي: التحولات السياسية، والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية. وقد صدر العدد الأول من الدورية في أغسطس 2014.

وكلاء التوزيع:

الإمارات: شركة أبوظبي للتوزيع، هاتف: 800 2220
عُمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، هاتف: 0096824491399
البحرين: مجموعة الهلال - الهلال للخدمات المباشرة والتوزيع، هاتف: 0097317290000
الكويت: شركة مجموعة النظائر الاعلامية، هاتف: 0096524746500
لبنان: مؤسسة نعنوع الصحفية، هاتف: 009611666668
الأردن: وكالة التوزيع الأردنية، هاتف: 009625358855
مصر: مؤسسة الأهرام، هاتف: 0020227704213
تونس: الشركة التونسية للصحافة، هاتف: 0021671322499
المغرب: شركة سوشبريس، هاتف: 00212522589931
السودان: دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع، هاتف: 00249120719238

للاتصال والمعلومات:

البرج الدولي، شارع الكرامة، منطقة مركز المعارض، الطابق (24)
ص.ب 111414 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 24444513-971+، **فاكس:** 24444732-971+
العلاقات العامة: 999 657 502 971+
Email: info@futureuae.com
www.futureuae.com

*الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتابها، ولا تعبر بالضرورة عن "اتجاهات الأحداث" أو آراء مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المقالات دون اتفاق مسبق مع المركز.

المدير الأكاديمي:
د. محمد عبدالسلام

نائبا المدير:
أ. إبراهيم غالي
أ. حسام إبراهيم

رئيس التحرير التنفيذي:
د. شادي عبدالوهاب

نائب رئيس التحرير:
أحمد عتمان

هيئة التحرير:
علي صلاح
أحمد عاطف
إيهاب خليفة
هالة الحفناوي
مصطفى ربيع
إبراهيم الغيطاني
بسمة الإتربي
يارا منصور
منى مصطفى
عبداللطيف حجازي

الإخراج الفني:
عبدالله خميس

العلاقات العامة:
رحاب مكرم
info@futureuae.com

Post-Secularism

عودة الدين إلى نقاشات المجال العام على الساحة الدولية

لطالما كان الدين وموقعه في المجال العام وحدود علاقته بالسياسة قضية جدلية، وما أن يظن المفكرون أن المسألة قد حسمت بصورة أو بأخرى، تنقلب الأوضاع مرة أخرى، لتكشف التطورات المجتمعية أنها أبعد ما تكون عن الحسم، ويتجدد النقاش حول دور الدين في المجتمع والسياسة.

وفي هذا الإطار تصاعدت العديد من المقولات النظرية الكبرى التي سادت في مراحل تاريخية مختلفة ارتبطت بسياقات محددة، تتصل في معظمها بالتطورات التي شهدها الغرب، فمع عصر التنوير أو في مرحلة الحداثة، التي تأسست على الثورة ضد سلطة الكنيسة الأوروبية، وتحكمها لسنوات طويلة في مناحي الحياة كافة، سواء الفكرية أو السياسية أو القانونية أو الاقتصادية، ظهرت مقولة "موت الإله" (God is Dead)، وهو الاتجاه الذي تطور على يد الفيلسوف الألماني فريدريك نيتشه، والتي قُصِدَ بها القضاء على القيود التي فرضتها الكنيسة على حرية التفكير والجدال المنطقي بعيداً عن مسلمات الكنيسة، واستبدالها بسلطة العلم في المقابل، والارتكان إلى العقل البشري باعتباره مصدر المعرفة والمنطق. وترتب على هذه المقولة بالتبعية تراجع الاتجاه نحو الدين، ليس فقط على المستوى السياسي، بل أيضاً على المستويين الاجتماعي والفردي.

وسرعان ما عاد الارتباك في مرحلة ما بعد الحداثة، بعد الدمار الذي شهدته أغلب مناطق العالم خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث تصاعد الفكر "العدمي" في المقابل، وهو ما ظهر، على سبيل المثال، في الاتجاه الذي تبناه وطوّره الفيلسوف الفرنسي "ميشيل فوكو" حول "موت الإنسان" (The Death of Man)، والذي كان يقصد به "موت المنطق"، في إشارة إلى سقوط الإيمان بقدرة الفرد على اتخاذ قرارات عاقلة ومنطقية يمكن من خلالها تطوير واقع البشرية، وتحسين مستقبلها، خاصة في ضوء انهيار أي نسق منطقي أو قيمي يمكنه تبرير حجم الدمار الذي ترتب على الحربين العالميتين، وفي هذا الصدد ساد الاتجاه اللاعقلاني، الذي فقد الإيمان بأي مرجع للمنطق.

ومن الناحية الأخرى، تمكن الفكر الشيوعي، من الوصول إلى الحكم في بعض الدول، مثل روسيا ودول شرق أوروبا، بالإضافة إلى الصين، وهي الأيديولوجية التي لم تسعَ إلى تحجيم دور الدين أو فصله فحسب، بل رفضت المبدأ ذاته، وعادى الدين بصورة واضحة، حيث تم النظر إليه كونه معوقاً رئيسياً أمام الطبقة العاملة لكي تنتفض وتطالب بحقوقها في مواجهة الطبقة الرأسمالية المستبدة، وظهرت مقولة "الدين أفيون الشعوب" (Die Religion ... ist das Opium des Volkes) وفقاً لكارل ماركس، الذي أرغم الفقراء على القبول بواقعهم البائس، والرضا بالأمر الواقع باعتباره "ابتلاءً" أو قدراً حتمياً من واجب الفرد المؤمن تقبله والصبر عليه.

وتعد مقولة ماركس حجر الزاوية التي تأسست عليها الدول الشيوعية، وكنتاج عملي لهذه الرؤية المتطرفة، سعى الاتحاد السوفييتي والصين على مدار عقود إلى إغلاق أو هدم كل مؤسسات العبادة، وإزالة كل الرموز الدينية من المجال العام، بل وفي بعض الحالات من المجال الفردي.

وتأسس مفهوم "العلمانية" (Secularism) مرة أخرى مع إعادة بناء الدولة في أوروبا، مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، حيث استقر على فصل دور "الدين" بعيداً عن الحياة العامة، وعن السياسة بالطبع، وأصبح مفهوم العلمانية ملازماً لمفهوم التحديث، بينما نُظِرَ إلى الدين في المقابل باعتباره مفهوماً يشير ضمنياً إلى التقليدية والرجعية.

ووفقاً للعلمانية ومنظورها، فإن المجتمع الحديث يلبي احتياجات الفرد المادية والمعنوية كافة، فهو ليس في حاجة للجوء للدين، حيث يوفر التعليم للفرد المعرفة المنطقية المستندة إلى العلوم البحتة، والتي تنتفي معها الحاجة إلى البحث عن إجابات من خلال الدين، وبالتالي افترضت العلمانية أن الدين سوف ينكمش تدريجياً، ويتوارى بصورة تلقائية، فهي وإن لم تستعدِ الدين أو تهاجمه مباشرة، إلا أنها افترضت اختفاءه.

وارتبطت التحولات في التوجهات الدينية بالتغيرات الكبرى التي شهدها العالم بشكل مباشر، فما بين ثورات التنوير واندلاع الحروب وإعادة البناء، اتسم الاتجاه نحو الدين بالهبوط والصعود، وشهدت كل مرحلة إعادة التفكير في الدين وتعريفه، وخلفت وراءها نظريات ومقولات جديدة بشأن دوره ومستقبله، وهي الحالة نفسها التي يعيشها العالم اليوم.

ولم تصمد الأفكار المناوئة للدين طويلاً، فما لبثت أن انهارت الشيوعية في الاتحاد السوفييتي، ليستعيد الدين مكانته من جديد، بل ويتم الآن الاستناد إليه باعتباره من ركائز الهوية الوطنية للدول التي خرجت من رحم الاتحاد السوفييتي. وحتى في الصين، التي تمكنت من الحفاظ على الشيوعية، كنظام للحكم، ومازالت تحرص على حظر الدين، اضطرت الحكومة الصينية إلى إرخاء القيود التي فرضتها عليه، وسعت لمحاولة تقنينه، في إخفاق بيِّن لسياساتها الرامية لإقصاء الدين.

وتكشف التطورات المتلاحقة في أوروبا في الآونة الأخيرة، عن إعادة التأكيد على الدين باعتباره أحد مكونات الهوية الوطنية للدول الأوروبية، كما في مناداة الأحزاب الأوروبية اليمينية، وكذلك الأحزاب التقليدية الرئيسية، بضرورة التأكيد على الهوية المسيحية لأوروبا، لمواجهة تدفقات المهاجرين "المسلمين"، وتصاعد العمليات الإرهابية.

ولا يختلف الوضع كثيراً في منطقة الشرق الأوسط، والتي شهدت على مدار السنوات القليلة الماضية أزمات كبيرة خلفت وراءها دولاً منهارة وشعوباً مشتتة، وصعود نظم سياسية وهبوط أخرى، وظهور دويلات إرهابية، وميل شباب مثقف للتطرف الديني، فقد دفعت هذه التطورات دول المنطقة إلى إعادة التركيز على إصلاح الخطاب الديني، واستعادة المؤسسة الدينية باعتبارها المصدر الرئيسي للمعرفة الدينية، وتحجيم الأصوات غير الرسمية. ودفعت بعض الأفراد إلى انتهاج أنماط مختلفة من التدين، والتركيز على الجانب الروحي من الدين، وتجلى ذلك في إعادة إنتاج مفردات التراث الصوفي، كالأدب والروايات الصوفية، وارتفاع الإقبال عليها، وكذلك اختلاط الموسيقى والشعر الصوفي بالغناء العربي.

ولم يمت الدين كما نظر له الأوائل، ولم تستطع المادية البحتة تلبية الاحتياجات الروحانية كما رأى الفكر الشيوعي، ولم ينحصر الدين في إطار الدائرة الشخصية، كما افترض الاتجاه العلماني، بل إن الجدال الديني عاد مرة أخرى للمجال العام، وأعاد تشكيل نفسه في المجتمع، وكشف عن اتجاه جديد حاول الفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس" بلورته من خلال "مجتمعات ما بعد العلمانية" (Post-Secular Societies)، حيث أصبح النموذج العلماني "الأوروبي"، إذا جاز التعبير، والذي توقع المنظرون أنه سوف يسود العالم، هو الاستثناء وليس القاعدة.

وبناءً على ذلك، أكد "هابرماس" أنه لا يمكن وقف تيار عودة الدين للمجال العام، مشيراً إلى أن هناك منزلة جديدة للدين، بحيث يتطور مجتمع العلمانية إلى ما يشبه الظاهرة المركّبة التي تفترض وجود طرفين، عَلماني ودينيّ. وبذلك تكون ما بعد العلمانية مساراً تكاملياً بين الطرفين، ويؤكد "هابرماس" أن من مصلحة الدولة الدستورية الحديثة مراعاة كل المصادر القيمية، التي تدعم التضامن بين الناس وتنمي لديهم الوعي القيمي، ولذا فإن المؤمنين والعَلمانيين في الدولة الدستورية الحديثة ينبغي عليهم التعامل باحترام متبادل، ولن يتم ذلك إلا عندما يتم احترام القناعات الدينية، والكف عن نعتها باللاعقلانية.

وبذلك وضع "المجتمع ما بعد العلماني" ضوابط جديدة لعودة الدين، تميل للتسامح والتعددية وتفاعل الدين في إطار علماني، بحيث ينعكس الدين في مجموعة من القيم المدنية، والوظائف الروحانية بالأساس. وفي كل الأحوال، وسواء كان التوجه نحو الدين بصورة روحانية في بعض المناطق أو عقائدية ومؤسسية في مناطق أخرى، فمن المسلم به أن هناك عودة لدور الدين.

وتفرض هذه العودة عدداً من الأسئلة والإشكاليات في بعض الدول، أبرزها ما يتعلق بموقف الدولة من الدين، والتي عادة ما تختلف ليس فقط بين دولة وأخرى، ولكن داخل الدولة نفسها تجاه الأديان المختلفة، إذ تكشف الحالات الواردة في هذا الملحق، خاصة الحالة الصينية، أن الدول تتسامح مع توجهات دينية معينة دون أخرى، وفي واقع الأمر فإن هذه الظاهرة ليست جديدة بل هي معضلة منذ قديم الأزل فيما يعرف بثنائية "الديانات التقليدية" (Orthodoxy) والمعتقدات "المبتدعة" (Heterodoxy).

ويُقصد بالدين التقليدي المعتقدات الدينية التي لازمت الدولة تاريخياً منذ نشأتها، والقريبة من توجهات النخبة الحاكمة، ويعتبرها المجتمع جزءاً من هويته الثقافية. أما الدين المُبتدَع، فهو تلك المعتقدات التي لم تكن جزءاً من تاريخ الدولة، وعادة ما يتم التعامل معها باعتبارها معتقدات دخيلة، ترتبط بدول أو مجتمعات أخرى خارجية، أو أنها فئة ضالة تتبنى أفكاراً متطرفة. وتشهد كل المجتمعات هذه الظاهرة، حتى في الدول الغربية الديمقراطية، التي تُعلِي من حرية الدين والمعتقد.

وفي هذا الإطار يسعى هذا الملحق إلى إلقاء الضوء على خريطة التحولات في الاتجاهات الدينية في دول العالم المختلفة، والإشكاليات التي واجهت بعض الدول والمجتمعات في التعامل معه، وذلك من خلال التركيز على بعض الحالات الرئيسية في العالم.

ويبدأ الملحق بالحالة الأوروبية التي تشهد تصاعد التيار اليميني الذي يركز على البعد الديني المسيحي للهوية الأوروبية لمواجهة موجات الهجرة الإسلامية لأوروبا، وهو تيار تمكن من الحصول على تأييد قطاعات كبيرة، بل إنه

في حالة المجر مثلاً، أعلن رئيس الوزراء "فيكتور أوربان" أن "بلاده هي بوابة الدفاع عن الهوية المسيحية الأوروبية، وأن على الأوروبيين العودة لهويتهم المسيحية حفاظاً على أوروبا".

وفي ألمانيا، أصدرت ولاية بافاريا قراراً رسمياً يلزم بتعليق الصليب في مداخل كل مؤسسات الولاية، فيما عُرف بـ "مرسوم الصليب" الذي بدأ تنفيذه منذ يونيو الماضي، وقد علّقَ رئيس وزراء البافاري، ماركوس زودر، على قرار حكومته الذي حصل على الإجماع، بأن "الصليب لا يمثل ديانة فحسب، وإنما هو جزء من الهوية التاريخية الثقافية لولاية بافاريا".

وعلى الرغم من الجدل الذي أثاره هذا المرسوم بين مؤيد ومعارض، فإن هذا القرار يعد مؤشراً ضمن مؤشرات عدة على أن ثمة تغيراً يطرأ على التوجه العلماني الذي ساد أوروبا، لصالح محاولات إعادة إحياء الهوية المسيحية، واستخدام الرموز الدينية، التي تتنافى مع مبادئ العلمانية والثقافة التعددية التي أرستها أوروبا.

وفي مقابل محاولات استعادة الهوية الدينية المسيحية لأوروبا، تشهد روسيا مأزق انفراط العقد الأرثوذكسي "الروسي"، حيث اعتمدت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، على "الدين" لبناء هوية جديدة تجمع "العالم الروسي" تحت مظلة واحدة، وكان التاريخ الأرثوذكسي المشترك الأساس الذي اعتمدت عليه روسيا من أجل خلق شرعية جديدة تمتد لأبعد من حدودها الجغرافية، واستطاعت الإبقاء على التبعية الدينية للعديد من دول الاتحاد السوفييتي السابقة للبطريركية الأرثوذكسية بموسكو، وكان من ضمنها أوكرانيا.

واعتمدت روسيا في تبريرها لضم جزيرة القرم على أسس دينية وتاريخية، حيث أشار الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى أهمية شبه جزيرة القرم باعتبارها منشأ الشعب الروسي، وأنها المكان الذي تعمد فيه الأمير فلاديمير في القرن العشرين، والذي قام بدوره بتوحيد القبائل والأراضي السلافية حول المسيحية وتأسيس الإمبراطورية الروسية.

ولفت "بوتين" في العديد من المواقف إلى محورية دور الدين، الأمر الذي جعل الشرعية الدينية لموسكو أحد أبعاد الصراع الدائر بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، إذ تضمنت المحاولات الرامية إلى إضعاف النفوذ الروسي في شرق أوروبا، التركيز على البعد الديني، والذي تجسد في انفصال الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية عن البطريركية بموسكو في انفصال تاريخي جاء بعد ما يقرب من 300 عام من الترابط، وهو ما تم وصفه بانتهاء الحكم الديني الروسي، بينما وصفه آخرون بكونه ضربة لسلطة روسيا الدينية على العالم الأرثوذكسي، وهو بلا شك يستهدف تقويض إحدى دعائم النفوذ الروسي في محيطها السوفييتي سابقاً.

وعلى الجانب الآخر، تشهد الصين نموذجاً مختلفاً، يعكس فجوة كبيرة بين توجهات النخبة السياسية الحاكمة وتوجهات الجماهير، ففي إطار سيطرة الفكر الشيوعي على الصين على مدار سنوات، اعتادت الحكومة تبني توجهات مضادة للدين، على الرغم من إقرار دستورها الاعتراف بخمسة أديان، وإعطاء الفرد الحق في اعتناقها، غير أن هذه المواد كانت شبه صورية، حيث كان الشعب كله تقريباً لا يدين بأي ديانة، بل إنه يتخذ من الإلحاد مذهباً.

وظهرت في السنوات الأخيرة مؤشرات على حدوث تحولات نحو التدين لدى بعض الفئات من المجتمع الصيني، وتصاعد الطلب على الانضمام إلى الجماعات الدينية لتلبية الاحتياجات الروحية. وفي غضون سنوات قليلة ارتفعت أعداد المنتسبين للبروتستانت والكاثوليك بصورة كبيرة، على الرغم من تجنب كثير من المتدينين تسجيل أنفسهم كتابعين لأي ديانة خشية التعرض لأي مضايقات من الدولة.

وعلى الرغم من أن الأغلبية مازالت ملحدة بحسب الإحصاءات الرسمية للدولة، فإن التحوّل نحو الدين وضع الدولة في موقف مربك، ودفعها ذلك لاتخاذ إجراءات حاسمة من جهة، ومتناقضة من جهة أخرى نحو الديانات المختلفة، وشكل ذلك مجموعة من الظواهر المجتمعية في الصين من أهمها انتشار ما يعرف بالكنائس تحت الأرض (Underground Church)، وارتفاع تيار السياحة الدينية للصينيين، وغيرها من الممارسات والسياسات التي ارتبطت بهذه التغيرات الجارية.

أما منطقة الشرق الأوسط، فقد شهدت هزات عنيفة، أهمها تصاعد تيار الإسلام السياسي لسدة الحكم في بعض الدول، وانهياره مرة أخرى في بعضها، وتعثره في دول أخرى، فضلاً عن ظهور عدد من التنظيمات الإرهابية التي التصقت بالإسلام، على غرار "داعش"، وغيرها من الأزمات والتهديدات، ودفعت هذه التطورات العديد من دول المنطقة إلى الالتفات إلى ملف الدين مرة أخرى، وأصبحت هناك رغبة مجتمعية حقيقية لإصلاح الخطاب الديني في بعض الدول.

ويسعى هذا الملحق إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين الدولة والمجتمع من جانب، والدين من جانب آخر في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط، حيث ظهرت مقولات من عدد من رؤساء الدول العربية تؤكد على أهمية استعادة نموذج الدين الوسطي، واتخذت عدة دول خطوات في سبيل تحقيق ذلك من خلال مراجعة مناهج التربية الدينية على سبيل المثال، للتأكيد من خلالها على نشر قيم التسامح ونبذ التطرف والعنف. وعلى المستوى الشعبي، فقد اهتزت ثقة الأفراد في التيارات الدينية الخارجة عن المؤسسة الرسمية، وبدأت تميل بصورة أكبر إلى الممارسات الدينية الروحية.

المحرر